منتدى الحوار

حقوق الإنسان بين الدولة والمجتمع

نبيل حلمي:

تحاضرنا اليوم شخصية لا تحتاج إلى تقديم ولا إلى تعريف، فنضالها القومي بدأ منذ فترة طويلة لصالح مصر حيث إنه شخصيًّا قد مارس العمل السياسي والإعلامي ومارس –ولا يزال يمارس– الدفاع الحقيقي عن حقوق الإنسان، سواء كان ذلك في المنظمة العربية لحقوق الإنسان أو عندما تم اختياره عضوًا بالمجلس القومي لحقوق الإنسان اعترافًا بجهده في مجال حقوق الإنسان. ضيفنا ومتحدثنا اليوم هو الأستاذ محمد فائق الوزير الأسبق لعدة وزارات منها الإرشاد القومي والإعلام، وبصفة شخصية أود أن أسجل إعجابي الشديد بالأستاذ محمد فائق للدور الذي قام به في توطيد علاقات مصر بدول إفريقيا، ومنذ عام ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٧١ حينما كان مسئولاً عن الملف الإفريقي لمصر، ونحن نعلم مدى سيطرة مصر على إفريقيا في هذه الفترة ومدى قوة العلاقات التي كانت تربطها بهذه الدول، وأتصور أن هذا كان منبت وأساس اهتمام الأستاذ محمد فائق بحقوق الإنسان.

ويعلم الجميع أن الأستاذ محمد فائق كان أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت مصر تساند التحرر في إفريقيا وكثير من الدول، كان لمصر فضلٌ كبيرٌ على إفريقيا في هذه الفترة، وكان السبب الأساسي في هذا الاهتمام هو المجهود الذي قام به الأستاذ محمد فائق. واليوم أنا سعيد وفخور بتقديم هذه الشخصية العظيمة لتتحدث عن حقوق الإنسان بين الدولة والمجتمع.

محمد فائق:

أشكر الدكتور نبيل حلمي على هذه الكلمات التي لا أستحقها والتي قالها بالتأكيد بدافع الصداقة التي تجمع بيننا، كما اسمحوا لي أن أعبر عن سعادتي البالغة في أن أكون هنا في مكتبة الإسكندرية هذا الصرح الحضاري الشامخ الذي يعيد الحياة لتاريخ مجيد ليستمد منه القوة والقدرة على استنهاض أمتنا، واستطاعت هذه المكتبة بأبنائها من الشابات والشبان وعلى رأسها الأخ العزيز الدكتور إسماعيل سراج الدين وأناس آمنوا بوطنهم وأمتهم من أمثال الدكتور محسن يوسف وأخذوا على أنفسهم أن ينفتحوا على العالم بكل إنجازاته الحضارية والعلمية ليصبح هذا الصرح قاطرة التقدم والرقي في بلدنا مصر بل وللإنسانية جمعاء.

ومحاضرة اليوم عنوانها "حقوق الإنسان بين الدولة والمجتمع"، وقد اخترت هذا الموضوع لأن حقوق الإنسان اتسعت بشكل كبير جدًّا بحيث أصبحت تشمل جميع مناحي الحياة، وهذه العلاقة بين المجتمع والسلطة، سواء سلطة الأمير أو الملك أو الدولة، محل للصراعات المستمرة كما كانت أيضًا مادة للفلاسفة والساسة للدراسة والتفكير والتنظير، وتبلورت العديد من النظريات والأفكار التي تحكم هذه العلاقة التي تتعلق في معظمها بقضية الحكم. وكان من أقدم وأهم هذه النظريات والتي مازال لها تأثير كبير في هذه العلاقة نظرية العقد الاجتماعي، التي تداولها الفلاسفة والمفكرون عبر العصور منذ عهد أفلاطون في القرن الرابع قبل الميلاد إلى أن تداولها مفكرون جدد مثل هربرت سبنسر على صفحات كتابه "الإنسان ضد الدولة" في أواخر القرن التاسع عشر، وجاءت هذه النظرية في مجملها للتعبير عن فكرتين أساسيتين أو قيمتين من القيم الأساسية.

أ- قيمة الحرية أو فكرة -إرادة ورضا المجتمع وليست القوة- هي أساس الحكم.

ب-وقيمة العدالة أو فكرة أن الحق -وليست القوة- هو أساس كل مجتمع سياسي.

كما ذهب الفلاسفة القدماء مثل ديفيد هيوم إلى أن المجتمعات في شكلها الأول تقوم على أساس الرضا بالتجمع في اتحاد يخضع لسلطة معينة وهنا ينشأ المجتمع. فإذا تتبعنا عملية الحكم في أصولها الأولى في الغابات والصحارى، وجدنا الناس هم مصدر كل سلطة واختصاص، وأنهم تنازلوا طواعية عن حريتهم المتأصلة لشخص أو هيئة من أجل السلام والنظام، وهذا ما يقصد به العقد الأصلي الذي من الضروري أن يسبق العقد الاجتماعي أو عقد الحكم.

وقد ظهرت نظرية العقد الاجتماعي بصورة نهائية في كتابات القديس توما الإكويني حوالي عام ١٢٥٠ والتي وصفت بالتحررية السياسية. وكانت تقوم على ثلاثة مصادر:

أ- تعاليم الكتاب المقدس (الإنجيل).

ب- مبادئ القانون الروماني التي تصدر فيها القوانين عن الشعب.

ت- وكتاب أرسطو "مبادئ السياسة".

والكتاب المقدس يذكر أن السلطات القائمة من أمر الله ولكنه في نفس الوقت يذكر أن داود عقد اتفاقًا مع شعبه (بما يعني أن السلطة عليها أن تلتزم بما تتفق عليه مع الشعب).

أما القانون الروماني ففيه "أن ما يرضي الحاكم له قوة القانون" ولكن من مبادئه أيضًا أن السبب في ذلك يرجع إلى أن الشعب إنما يمنح الحاكم ويضع بين يديه كل ماله من سلطة بمقتضى قانون تنصيبه، الذي يعتبر اتفاقًا في حد ذاته.

أما "مبادئ السياسة" لأرسطو فإنها تؤيد أن الملكية يتولاها خير رجل، ولكنها أيضًا تؤيد التفرقة الواضحة بين الملك والطاغية. كما أنها تؤيد حق الجماهير لا في انتخاب الحاكم فحسب، بل في محاسبته أيضًا.

ويذهب توما الإكويني في النهاية إلى أن الحكومة يؤسسها المجتمع وله أن يعزلها أو أن يحد من سلطتها إذا طغت، بل إنه يضيف "أن الحاكم الطاغية" يستحق ألا تحافظ رعيته على العقد المبرم بينه وبينهم، وقد صارت وجهة النظر هذه ملكًا للعصور الوسطى، حيث كانت مناسبة لمزاج المجتمع الإقطاعي الذي كان بصفة عامة نظامًا تعاقديـــًا: الولاء والإخلاص مقابل المعاملة وفقًا لما يُتفق عليه بين الناس والإقطاعي. وكانت أيضًا ملائمة لمزاج رجال الدين فهي تفرض حدودًا للحكم الزمني كما تضمن حقوق رجال الدين بما في ذلك "الحريات الكنسية"، وكذلك فإنها كما أعطت الناس حق حرمان الملك من السلطة إذا أخل بالتعاقد فإنها تعطي البابا الحق في حرمان الملك (الحرمان الديني) من مبدأ السلطة باعتبارها المنحة الإلهية إذا أذنب في حق المانح.

عندما انتقلت نظرية العقد الاجتماعي من العصور الوسطى إلى أفكار القرن السادس عشر (والنصف الأول من القرن السابع عشر) ظلت تحمل صبغة (إكليريكية) إلى حد كبير استخدمتها الأقليات الدينية مثل البروتستانت والأقلية الكالفانية في عصر الحروب الدينية حتى صلح وستفاليا في عام ١٦٤٨.

وانبثق عصر جديد بظهور كتاب "توماس هوبز" (العملاق – Leviathan) في عام ١٦٥١ وكتاب روسو (العقد الاجتماعي) في عام ١٧٦٢، وكان هذا عصر فلسفة المبادئ السياسية التي يعبر عنها مفكرون من مرتبة هوبز وجون لوك وجان جاك روسو، وهو العصر الذي ثبتت فيه دعائم (القانون الطبيعي) أو الحقوق الطبيعية التي كانت توجد دائمًا وراء العقد الاجتماعي.

الحقوق الطبيعية:

هذه الحقوق التي ظهرت مع المذاهب الفلسفية في القرنين السادس عشر والسابع عشر حول الفرد المستقل وحقوقه الطبيعية، التي لا تُستمَد من نظام سياسي، وإنما مؤسسة على حقوق طبيعية أسبق من سيادة الدولة وأسمى منها، حقوق يولد بها الإنسان، وقد استخدمت هذه الأفكار لتعزيز موقف البرجوازية في مواجهة الإقطاع المستبد باعتبارها تفسيرًا وتبريرًا في نفس الوقت للنظام الرأسمالي، فهو يعتبر الملكية الفردية هي الأساس للنـــزعة الإنسانية البرجوازية والتي تعني تأكيد ذات

الإنسان ضد عبودية الإقطاع باسم الفردية – والتأكيد على حرية الفكر والاعتقاد في مواجهة الكنيسة التي كانت مستبدة في ذلك الوقت – والتأكيد على إرادة الإنسان في مواجهة قوى الطبيعة رغبة في أن يروض الإنسان هذه القوى ويصبح سيدًا ومالكًا لها.

وفكرة وجود حقوق طبيعية لم تكن بعيدة عما سبق أن قاله الفاروق عمر بن الخطاب "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا"، إن الفلسفة الغربية في مناقشة حقوق الإنسان كانت تمجِّد الفرد لكنها لم تتعرض للمجتمع، أما في الإسلام فإنها تستمد قوتها من النصوص القرآنية التي تؤكد أن الإنسان مخلوق مكرَّم مفضَّل عند الخالق لمجرد أنه إنسان، ونجد أن الإسلام في رعايته وتأكيده هذه الحقوق يضع الاهتمام الأكبر لحق المجتمع ومصلحته وتوازنه، فقد اهتم بالبعد الاقتصادي للحقوق وذلك برعاية الفقراء ونظام الزكاة الذي يضيق دائرة الفقر.

كانت فكرة الحقوق موجَّهة ضد حق الملوك الإلهي المقدس وضد كل أنواع الاستبداد، كما جاءت دعمًا للحرية والمساواة وضد الظلم، وحركت المفكرين والفلاسفة والأدباء لتداول هذه الأفكار، وبدأت تتبلور المفاهيم المختلفة لحقوق الإنسان. ودخلت بذلك هذه الفكرة – فكرة الحقوق التي تستحق النضال من أجلها – لتكون طرفًا في العلاقة بين الدولة والمجتمع وبدأ تاريخ نضال طويل من أجل حقوق الإنسان.

النضال العالمي من أجل حقوق الإنسان:

فقد ناضل الإنسان على مر العصور من أجل نيل حقوقه في مواجهة الاستبداد والاستغلال، وكان للعرب إسهاماتهم في هذا النضال، كان أبرزها حلف الفضول الذي تأسس في أواخر القرن السادس الميلادي قبل الإسلام بفترة قصيرة عندما اجتمعت مجموعة من فضلاء مكة وقرروا ألا يتركوا مظلومًا في مكة إلا ووقفوا معه حتى نصروه، واعتبر حلف الفضول أول جمعية خاصة بحقوق الإنسان ظهرت في التاريخ.

وكانت هناك علامات بارزة في تاريخ هذا النضال الإنساني على مستوى العالم مثل الماجناكارتا عام ١٢١٥ في إنجلترا والتي تنص على أن ذات الملك ليست فوق القانون ثم ظهرت تشريعات حماية الفرد من إجراءات التعذيب Haebas Corpus عام ١٦٧٩، ومذاهب الأطهار أو الأحرار والتي تبناها حزب الأحرار حتى اليوم، والـــBill of Rights في إنجلترا عام ١٦٨٩ – وفي عصر التنوير يضع جون لوك فكرة الحقوق الطبيعية عام ١٦٩٠ ثم بدأت تظهر حقوق الإنسان في الوثائق الغربية، مثل وثيقة فيرجينيا (إعلان الاستقلال ١٧٧٦) وعلى أساس هذه الوثيقة التاريخية

صنعت الولايات المتحدة دستورها عام ١٧٨٧ وعلى أساسها أيضًا عدلت الدستور الأمريكي عام ١٧٩١ ثم جاءت الثورة الفرنسية لتصدر "إعلان حقوق الإنسان والمواطن عام ١٧٨٩".

وأود في هذا السياق الإشارة إلى أنه ربما يكون الغرب هو أول من استخدم مصطلح حقوق الإنسان ولكن ليس الغرب هو الذي أنشأ حقوق الإنسان، بل على العكس لقد تحدثت الأديان السماوية كلها عن هذه الحقوق وعلى وجه الخصوص الإسلام الذي تكلم عن المساواة بين الناس وألا يتم التفرقة بين الناس إلا بالتقوى، كما أكد على الحق في الحياة وساوى بين قتل الفرد الواحد وقتل الناس جميعًا، وذلك بنصوص واضحة تمامًا.

وكانت كل الوثائق الصادرة في أوروبا تدور حول حقوق الإنسان المدنية والسياسية وحرية الفكر في كافة صوره وحماية الملكية الفردية بصفة مطلقة بما يؤكد سيادة البرجوازية وتدعيم سلطاتها بعد إلغاء امتيازات الإقطاع ولكنها لم تتعرض للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ثم جاءت الثورة البلشفية عام ١٩١٧ لتؤكد فكرة الحقوق الاقتصادية.

إن فكرة حقوق الإنسان كل متكامل، ولا يجوز الاهتمام بأحد الجوانب دون جوانب أخرى، وقد حدث ذلك في الغرب في الثلاثينيات عندما حدث الكساد الأعظم حيث تم إطلاق الحرية الاقتصادية إلى مداها واقتصاد السوق إلى مداه فنتج عنه هذا الكساد، ولم يخرجوا منه إلا بتعديل حدث أيام روزفلت حيث قام بصياغة نظرية جديدة تُسمى بالـــNew Deal اهتم فيها بحقوق العمال وأسس "قطاعًا عامًّا"، لدرجة أن اتُهم أنه باع أمريكا في هذا الوقت إلى الشيوعية، لكنه نجح في إنقاذ النظام الرأسمالي بأن اهتم بالحقوق المختلفة للعمال وأسس نظامًا للتأمينات ووظف الكثيرين في القطاع العام وغير ذلك، أما المعسكر الشرقي فإنه لم يغير أبدًا سياسته إلى أن انهار، وكان أحد أسباب هذا الانهيار هو عدم اهتمامه بالحقوق المدنية والسياسية.

وفي عام ١٩٤٥ صدر ميثاق الأمم المتحدة في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية مصدرًا بعبارة "نحن شعوب الأمم المتحدة" وأكد في ديباجته الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وكرامة الفرد وقدرته والحقوق المتساوية للرجال والنساء. وفي عام ١٩٤٨ صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان ذلك حصيلة لفكر حقوق الإنسان في كل الثقافات المشاركة وإن اختلفت مرجعياتها، وكان هذا الإعلان هام جدًّا لأنه خرج بنا من فكرة المنظور الغربي لحقوق الإنسان إلى منظور أعم، حيث قام العالم كله وقتها من خلال الأمم المتحدة بعقد حوار حضاري حقيقي حضره عدد كبير من الفلاسفة والعلماء، وتم تشكيل لجنة صياغة في هذا الوقت كان بها عضو

مصري هو مندوبنا في الأمم المتحدة، كما كان بها عضو لبناني وكان لهما دور هام جدًّا، أي أن من يقول إن حقوق الإنسان مفهوم مقصور على الغرب مخطئ لأننا ساهمنا فيه بتاريخنا وحضارتنا، كما ساهمنا في صياغة هذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي قدم منظورًا عالميًّا لحقوق الإنسان يؤكد على الأبعاد المختلفة سواء أكانت السياسية والمدنية أو الاقتصادية والاجتماعية، ولم تعد حقوق الإنسان تختص بالفرد وبإعلاء شأن الفرد، ولكن أيضًا اهتمت بالمجتمع وبشئون المجتمع.

ثم توالت المواثيق الدولية التي تؤكد هذه الحقوق على نحو قانوني ملزم، وأهمها العهدان الدوليان، وأولهما خاص بالحقوق المدنية والسياسية والثاني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ثم توالت العهود والاتفاقات حتى أصبح هناك منظومة حقوقية متكاملة، كما أصبحت هذه المنظومة جزءًا من القانون الدولي، وأصبح على كل دولة تنضم لهذه الاتفاقات أن تعدل تشريعاتها لتتطابق مع هذه الاتفاقات التي انضمت إليها. ولم تعد الانتهاكات الجسيمة شأنـــًا من الشئون الداخلية لأية دولة، وإنما أصبحت شأنًا يهم المجتمع الدولي، بل ويدعو لتدخله لوقف هذه الانتهاكات. وكانت اتفاقات جنيف قد صدرت عام ١٩٤٩ والتي عرفت بالقانون الإنساني الدولي وتتعلق بمعاملة الأسرى وقت الحرب، وحماية المدنيين وقت الحرب وفي النـــزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، ثم صدر عن الأمم المتحدة نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وهكذا أصبح هناك منظومة دولية تحوي العديد من الاتفاقات والعهود متفق عليها من المجتمع الدولي تقرر ما يجب أن تكون عليه العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة، بحيث لا تطغى سلطة الدولة على حقوق مواطنيها. وبموجب هذه الاتفاقيات تتعهد الدول بأن تحفظ حقوق مواطنيها وحرياتهم، هذا بالإضافة إلى الدساتير التي تحمي هذه الحقوق والحريات والتي هي في واقع الأمر تمثل فكرة العقد الاجتماعي أو تقوم مقامه، ويفترض أن تتوافق هذه الدساتير أيضًا مع الاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

دور الديمقراطية في حكم العلاقة بين الدولة والمجتمع:

وفي مجال الحديث عن العلاقة بين الدولة والمجتمع يبرز دور الديمقراطية كنظام حكم في ضبط هذه العلاقة، فالديمقراطية هي التي تحقق المشاركة في الحكم، وقد عرف الإغريق الديمقراطية منذ عهد أفلاطون وأرسطو، وهي تعني لفظيًّا حكم الشعب. ولكن ديمقراطية أثينا كانت تستثني العبيد والنساء والأجانب من المشاركة، وكانت ديمقراطية مباشرة، وتطورت بطبيعة الحال الديمقراطية على مر الزمن إلى صور مختلفة وعديدة ولكن لا يوجد نموذج محدد يقره المجتمع الدولي ويدعو لتعميمه.

فرغم سهولة الاتفاق على التعريف الذي أطلقه الرئيس الأمريكي الأسبق إبراهام لنكولن في عبارة مدوية "حكومة من الشعب يختارها الشعب من أجل الشعب" والتي أصبحت بعد ذلك أكثر التعريفات شيوعًا للديمقراطية، إلا أنها في واقع الأمر لم تعد تعني الكثير بعد أن ادعت معظم نظم العالم غير الديمقراطية تطابق هذا التعريف عليها. وكلنا يذكر جمهوريات أوروبا الشرقية – قبل انهيارها– التي دفعها حرصها على تأكيد ديمقراطيتها إلى أن وضعت ذلك في اسم الدولة، كجمهورية (كذا) الديمقراطية، وهي في واقع الأمر أبعد ما تكون عن الديمقراطية. النص الوحيد الذي أقرته الأمم المتحدة فيما يتعلق بنظم الحكم هو حق الشعوب في أن تختار نظم حكمها.

ولذلك أيضًا أصبح تعريف الديمقراطية أكاديميـــًا مهمة بالغة التعقيد، وهذا ما دفع اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والخمسين أن تذكر في تقريرها أن أنسب نهج تفسيري للديمقراطية يتمثل في عدم محاولة تعريف الديمقراطية من وجهة الفلسفة السياسية وإنما تحديد وتعريف المكونات الأساسية القانونية والمؤسسية التي تميزها، بحيث إن وجود أو عدم وجود هذه المكونات في نظام سياسي معين يجعل بالإمكان تحديد ما إذا كان النظام ديمقراطيـــًا أم لا. ودائمًا ما أقول إن الديمقراطية مثل السعادة، نشعر بغيابها، لكن لا نستطيع أن نحددها تحديدًا تامًّا، بل قد نختلف في ماهيتها، فالبعض يقول إنها المال ولكننا نرى أفرادًا يمتلكون أموالاً ونجدهم في غاية البؤس، ويقول البعض الآخر إنها الصحة، ويقول الناس أشياءً كثيرة عنها دون الوصول إلى وصف محدد. لكن، هذا لا يمنع أن تكون للديمقراطية مكونات نعرفها مثل التعددية وتداول السلطة والانتخابات السليمة، ولا يمكن إقامة نظام ديمقراطي حقيقي دون انتخابات سليمة يثق الناس فيها.

وهناك ترابط شديد بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، فالديمقراطية حق أصيل للمواطن في إدارة شئون مجتمعه في المشاركة في الحكم، ولكن لا يمكن أن يتحقق إلا بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحريته. وإذا كانت الديمقراطية من غير الممكن تحديدها بشكل قاطع ومانع، فإن حقوق الإنسان أمور محددة في اتفاقيات، والخروج عليها يعتبر انتهاكًا لحقوق الإنسان. وهناك من النصوص في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تعتبر أساسية وضرورية لإقامة مجتمع ديمقراطي. فقد نصت – على سبيل المثال – كل من المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق المواطن في المشاركة في إدارة شئون بلده وحقه في أن يَنتخب ويُنتخب في انتخابات حرة ونزيهة، وأن تتاح له فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده على قدم المساواة مع غيره، كما تنص المادة ٢٢ من العهد

نفسه على أن لكل فرد حقًّا في حرية تكوين المجتمعات مع الآخرين بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه، إلخ....

وقد رأينا نتائج استيراد الديمقراطية في العراق وما نتج عنه من حروب ومشكلات، ولا يمكن لأحد الآن أن يقرر أن العراق بها ديمقراطية، إن الديمقراطية لا تُستورَد وهي ليست سلعة، لكن توجد بها مكونات حقيقية إذا غابت فلا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية، أما حقوق الإنسان فإنها أكثر تحديدًا وأكثر تعبيرًا عن واقع معين.

ومن هنا قال كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة في خطابه في مؤتمر قمة الألفية عن الديمقراطية ".... الديمقراطية حق من حقوق الإنسان لا تكتمل ممارستها إلا بالاحترام الكامل لبقية الحقوق".

التنمية وحقوق الإنسان:

بانتهاء الحرب الباردة اتسعت دائرة حقوق الإنسان لتشمل موضوعات جديدة، وصار الربط بين جميع الحقوق بحيث لا تقبل التجزئة أو التراتب، وكان من بين هذه الحقوق الجديدة الحق في التنمية التي لم تعد مجرد نمو اقتصادي وإنما أصبحت مسارًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيـــًّا شاملاً يهدف إلى النهوض المطرد برفاهية كل الناس بالاعتماد على مشاركتهم الفعلية الحرة، وبذلك ارتبطت التنمية بحقوق الإنسان بل أصبحت جزءًا من هذه الحقوق.

وأضيفت مصطلحات جديدة للتنمية لتصبح (التنمية الإنسانية المستدامة) لتؤكد أن محورها الإنسان أو البشر تتم بهم ومن أجلهم، كما أنها مستدامة بمعنى صيانة حقوق الأجيال القادمة في التنمية، حيث أصبح هناك خطر حقيقي على استمرار الحياة والموارد الطبيعية، والتوازن البيئي مع التطور المذهل للتكنولوجيا، واكتشاف الأثر السيئ للتوسع الصناعي على البيئة، وبالتالي أصبح من الضروري وضع ضوابط للعلاقة بين الإنسان والطبيعة قبل أن يدمر الإنسان بيئته معتديـــًا على حقه وحق الأجيال القادمة في بيئة نظيفة. وهو أمر لم يتعرض له ميثاق الأمم المتحدة ولا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ربما لأن هذا الخطر لم يكن ماثلاً عندما صدرت هذه المواثيق.

وضع الدولة في المجتمع

توسيع دائرة حقوق الإنسان بهذا الشكل لتشمل الديمقراطية، والحق في بيئة نظيفة والحق في السلام والحق في التنمية إلخ... جعل من حقوق الإنسان ضابط الإيقاع الحقيقي في العلاقة بين المجتمع

والدولة، وتتلخص حقوق الإنسان المطلوب توفيرها من الدولة في مثلث، أول أضلاعه هو حق الإنسان في أن يعمل عملاً شريفًا، الضلع الثاني أن يحصل على أجر دون استغلال ولا يقل عن الحد الأدنى الذي تحدده الدولة، والضلع الثالث أن يتناسب هذا الحد الأدنى مع المعيشة بحيث إنه يوفر غذاءً وسكنًا وملبسًا وكل التوازن المعيشي الذي من شأنه أن يكفل حياة كريمة للمواطن، إذا اختل توازن هذه الأضلاع الثلاثة فسيضطر الإنسان إما أن يستجدي فيفقد كرامته وإما أن يعمل عملاً غير شريف فيفقد كرامته أيضًا. ويضع أعباءً ومسئوليات على الدولة فعندما نقول الحق في السكن والحق في التعليم والحق في العلاج والعمل والحق في حياة كريمة وغيرها من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فإننا نضع في المقابل التزامات على الدولة حيث لم تعد هذه مجرد احتياجات تؤديها الدولة بالقدر الذي تستطيعه، وإنما هي حقوق إذا لم يتم تلبيتها، تكون حقوق هؤلاء الأفراد قد انتُهكت، وبما أن كل حق من هذه الحقوق يقابله واجب على جهة أخرى يقع عبء تنفيذه على الدولة، وهي التي يقع عليها هذا الواجب. وهناك التزامات أخرى على الدولة حيال المجتمع نتيجة التوسع في دائرة حقوق الإنسان، فالدولة مسئولة عن القضاء على الفقر أو تضييق دائرته، ومسئولة عن حماية الأقليات وضمان حقوقها في الفرص المتكافئة والمساواة، ومساواة المرأة والرجل في مجالات التعليم والعمل والأجور وحقها في المشاركة، وعندما نقول ذلك فإننا لا ننصف المرأة فقط ولكن ننصف المجتمع بأسره، إن اقتصاد السوق وإطلاق الحريات جعلت التنافس بين المجتمعات شديدًا جدًّا، فكيف ندخل هذه المنافسة بنصف المجتمع، إن مشاركة المرأة قضية أساسية بالنسبة لموقع المجتمع في المستقبل.

وفي الوقت نفسه تواجه الدولة ضغوطًا شديدة من الخارج لتقليص نفوذها نتيجة تضخم دور الشركات متعددة الجنسية وآليات العولمة المختلفة التي تنادي علنـًا بتقليص دور الدولة كجزء من فلسفة العولمة عند مدرسة اللبرالية المنفلتة التي تدير حاليـًا عملية العولمة منذ عهد ريجان وثاتشر، وتريد إطلاق آليات السوق إلى مداها دون أدنى ضوابط سوى الربح، وهذه دعوة لا يمكن أن توجِد التوازن المطلوب داخل المجتمع لأن المسألة تحتاج إلى ضوابط، وإذا لم يتم وضع هذه الضوابط فإننا سنعود إلى فكرة الكساد الأعظم التي أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية طريقة التغلب عليها، وتجد هذه الدعوة أيضًا مقاومة شديدة في أوروبا وأمريكا اللاتينية والعديد من دول العالم الثالث وخاصة على مستوى المجتمع المدني والتي رأينا آثارها في المظاهرات الصاخبة في ديفوس، وبورت أليجري وجنوة وغيرها وهي ما عرفت بالمظاهرات المعادية للعولمة. ولكنها في واقع الأمر ليست ضد العولمة وإنما ضد إدارة العولمة التي تتولاها اللبرالية المنفلتة والتي تتسبب حاليـًا في اتساع دائرة الفقر بين المجتمعات وداخل المجتمعات أيضًا فقيرها وغنيها.

وتحت هذه الضغوط تغيرت صورة الدولة التي استقالت من العديد من مسئولياتها فلم يعد لها سيطرة على التحويلات المالية و لم تعد يدها مطلقة في وضع السياسات الاقتصادية التي تتدخل فيها مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ثم ارتباطات الدولة بالتكتلات الاقتصادية المختلفة مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي أو التكتلات الإقليمية الأصغر. و لم تعد تتغير المعالم الرئيسية لسياسة الدولة الاقتصادية بتغير الحكومات مهما كانت الوعود الانتخابية، ومهما كانت الإرادة الشعبية التي تمثلها المجالس النيابية، فقد أصبحت الدولة مقيدة بهذه التدخلات المفروضة من الخارج.

ومع عصر الخصخصة ظهرت شركات الأمن الخاصة التي تلجأ إليها بعض دول العالم الثالث وخاصة الدول الإفريقية لحفظ أمنها أو تدريب ميليشيات بعض القبائل وتسليحها. ومن أهم الشركات الأمنية الخاصة التي تتنافس على عقود التدريب والتسليح في إفريقيا شركات بريطانية – جنوب إفريقية، وأخرى فرنسية وكذلك إسرائيلية. والأخطر من ذلك أن بعض هذه الشركات الخاصة تدخل في عقود لحماية الرؤساء والزعماء الأفارقة وتأمينهم من جيوشهم ومن تكرار الانقلابات. وهناك نماذج كثيرة منها تعاقد رئيس الكونغو برازفيل (دينيس ساسو نوجوسو) مع شركات مرتزقة فرنسية لتدريب وتسليح الحرس الخاص به، في حين تعاقد معارضه (ليسوبا) مع شركات إسرائيلية وجنوب إفريقية لتدريب وتسليح ميليشياته من قبائل الزولو، بينما تعاقد المنافس الثالث مع شركات بلجيكية، ولا شك أن هذه الشركات توظَّف لتنفيذ سياسات جيبوليتيكية لبعض الدول التي تتبعها هذه الشركات.

و لم يقف الأمر عند خصخصة الأمن وإنما تجاوز ذلك إلى خصخصة الحروب، ومن أمثلة ذلك شركة Black Water الأمريكية التي لجأت إليها الولايات المتحدة في حربها في العراق، وتكليفها بالهجوم على "الفالوجا" بالاتفاق مع الحكومة العراقية الحالية وإشاعة القتل والتخريب بصورة بشعة وغير إنسانية، وبطبيعة الحال فإن هذه الشركات لا تتقيد بقانون ولا حقوق الإنسان ولا يوجد من يحاسبها على الجرائم التي ترتكبها.

و لم يقتصر التغيير الذي شهده عصر العولمة على شكل الدولة وإنما امتد هذا التغيير أيضًا إلى المجتمع حيث أصبحت بعض المؤسسات المحلية –بل وبعض الأفراد– قادرين على القيام بدور دولي مؤثر مستفيدين بثورة الاتصال والتطور التكنولوجي وانفتاح العالم والانتقال إلى النظام الشبكي Network الذي يربط العالم بعضه ببعض، ومثال ذلك تنظيم القاعدة الذي أصبح له تأثير عالمي وبن لادن الذي أصبح له تأثير على الساحة العالمية وهو فرد واحد، وبعد الهجوم على السفارات الأمريكية في شرق إفريقيا، قام الرئيس كلينتون بتوجيه ٧٥ صاروخًا على شخص واحد هو أسامة

بن لادن، وتقدر قيمة الصاروخ الواحد بمليونين من الدولارات. وكانت هذه أول معركة في تاريخ العالم تجري بين قوة عظمى ورجل غاضب ذي سلطة ونفوذ، وبعد الحادي عشر من سبتمبر أعلن الرئيس بوش الحرب رسميـــًا على تنظيم القاعدة، لدرجة أن توماس فريدمان – وهو أحد كبار المؤيدين للنظام القائم حاليًّا في الولايات المتحدة الأمريكية – وهو يكتب في النيويورك تايمز وهي من أهم الصحف، أصدر كتابًا عنوانه "الليكساس وغصن الزيتون"، الليكساس ماركة سيارة يابانية باهظة الثمن، وقد تحدث في هذا الكتاب عن العولمة من الناحية السياسية وليس من الناحية الاقتصادية. ويعد كتابه من الكتب القليلة التي تركز على الجانب السياسي في الحديث عن العولمة، ويذكر في هذا الكتاب أنه عندما حدث العدوان على السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنـــزانيا، شعر الأمريكيون بخطر شديد لم يشعروا به في تاريخ أمريكا إلا أيام صواريخ كوبا وأزمتها الشهيرة.

وهناك أمثلة أخرى لما يمكن أن يقوم به الفرد أو الأفراد، فقد قام اثنان من خريجي جامعة الفلبين بدس الفيروس الذي يُطلق عليه Love Bug على شبكة الإنترنت وتسببا بذلك في إفساد عمل عشرة ملايين من الكمبيوترات وقضيا على معلومات تقدر بعشرة بلايين دولار في سبع قارات خلال أربعة وعشرين ساعة. ويظهر هذا الأمر سقوط عالم الجدار كما كان يُطلَق عليه، فقد كان العالم في القرن العشرين مقسَّمًا إلى عالم ما وراء الجدار وعالم أمام الجدار، فما وراء الجدار هي الدول الشيوعية ودول عدم الانحياز وعالم أمام الجدار هو العالم الرأسمالي الغربي الحر، والآن، سقط هذا العالم وأصبح عالمًا شبكيًّا ممتدًّا بحيث يستطيع أي فرد أو دولة الدخول في هذه الشبكة.

ويوجد أيضًا مثل آخر للتأثير الخيـــّر عندما فازت "جودي ويليامز" بجائزة نوبل للسلام لتنظيمها حملة عالمية لتحريم زرع الألغام الأرضية، رغم معارضة الدول الخمس الدائمة في مجلس الأمن، وحققت ذلك من خلال البريد الإلكتروني الذي استطاعت من خلاله حشد الآلاف من الجمعيات غير الحكومية.

وفي اعتقادنا أن الدول القوية الفعالة مازالت ضرورة لإدارة شئون الدولة والمجتمع، فالتنمية تحتاج إلى الدولة الفعالة والقادرة لتقوم بدور الحافز والميسر للتطور، وتشجع أنشطة الأفراد ودوائر الأعمال الخاصة وتكميلها. وتكون قادرة على إنفاذ حكم القانون وإيجاد توازن المجتمع ورعاية القوى الضعيفة وحمايتها. ولكننا عندما نقول الدول القوية فإننا –بطبيعة الحال– لا نقصد الدولة التي تختصر في فرد أو عائلة أو طائفة أو شلة، ولكن نقصد دولة المؤسسات التي تكتسب فيها المؤسسات والأفراد سلطاتهم من الدستور، وليس من خلال الصداقات والعلاقات الخاصة، دولة القانون التي يتساوى فيها الجميع. وقد رأينا ما يمكن أن يسببه انهيار الدولة كما يحدث حاليـــًا في الصومال، وما كان قائمًا

في لبنان وقت الحرب الأهلية. فالدولة القوية القادرة على حفظ النظام والقانون على أساس التراضي والقبول الشعبي وليس بالقهر هي المطلوبة، وذلك لا يمكن أن يتحقق إلا باحترام حقوق الإنسان والمجتمع، وبالمشاركة الشعبية.

إن احترام حقوق الإنسان هو العامل الأساسي في التقريب بين الدولة والمجتمع وجعل الدولة في القلب من المجتمع وليست فوقه؛ وهو المفهوم الحديث للدولة القائمة على فكرة الاعتماد المتبادَل، كما أن الشكل الهرمي للإدارة لم يعد الشكل النموذجي في عصر الشبكة أو التشبيك Net Work حيث أصبحت معظم القرارات تتخذ على مستوى القاعدة وليست القمة، ويتأتى ذلك باللامركزية، لا مركزية الحكم التي لا يمكن أن تتحقق إلا بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

الحكم الرشيد Good Governance (إدارة شئون الدولة والمجتمع)

الحاجة إلى الحكم الرشيد قديمة قِدم العالم نفسه وتدخل صميم العلاقة بين المجتمع والدولة، إلا أن الحاجة له في وقتنا هذا أصبحت ضرورة ملحة، وذلك لاتساع دائرة الفساد بشكل مخيف في العالم الثالث ومنه منطقتنا العربية وأثر ذلك على هدر الإمكانيات وبرامج التنمية وجذب الاستثمارات الأجنبية وعلى القدرة التنافسية للدولة في مجتمع دولي شديد التداخل ثم أثر ذلك على اتساع دائرة الفقر وتوازن المجتمع واستقراره. وقد تبنى البنك الدولي هذا المصطلح ابتداءً من عام ١٩٨٩ في تقاريره عن كيفية تحقيق التنمية ومحاربة الفساد، وتم الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية والنمو الاقتصادي وضرورة كفالة العدالة والمساواة، ثم تطور هذا المفهوم ليعكس قدرة الدولة على قيادة المجتمع في إطار من سيادة القانون. وفي بداية التسعينيات أصبح التركيز على الأبعاد الديمقراطية للمفهوم من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل المجتمع المدني، وكل ما يجعل من الدولة ممثلاً شرعيـــًا لمواطنيها. واستخدم أيضًا مصطلح "إدارة شئون الدولة والمجتمع" ليشمل مجموعة العلاقات بين الحكومة والمواطنين سواء كأفراد أو كجزءٍ من مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية مع التركيز على مجموعة من القيم منها النـــزاهة والشفافية، والتي تعني إعلان كل شيء بالتفصيل على الناس حتى لو كانت صفقات على المستوى الدولي، وكذلك الرقابة والمحاسبة كما تتصدر هذه القيم الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

وبغض النظر عن الجدل الذي أثاره هذا المصطلح والطريقة التي عولج بها سواء من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الذي اهتم كثيرًا بهذا الموضوع، أو من البنك الدولي أو منظمة التنمية الاقتصادية OECD، ففي اعتقادنا أن احترام حقوق الإنسان هو جوهر الحكم الرشيد لأنه هو الذي يخلق العلاقة الصحيحة بين الدولة والمجتمع ويقرب المجتمع من الدولة ويرفع الحواجز التي تحجب الثقة

عن الدولة. كما أن حقوق الإنسان التي اتسعت دائرتها أصبحت تحتوي معظم القيم التي يحتاجها الحكم الرشيد من ديمقراطية وحكم القانون واستقلال القضاء وضمان الحريات التي تحقق الشفافية والمحاسبة، ولكن الأهم من ذلك كله ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والمجتمع وخاصة في نفوس الذين يقومون بتطبيق القانون من موظفي الدولة وذلك حتى تصبح الدولة شريكًا حقيقيًّا لبقية الفاعلين في المجتمع، وبالتالي ينعكس ذلك في معاملة أجهزة الدولة والعاملين فيها للمواطنين بصفتهم شركاء وكاملي الأهلية وليسوا مجرد "رعايا".

ويحقق الحكم الرشيد التوفيق بين الوحدة والتنوع وذلك من خلال الاعتراف بالآخر في إطار من الوحدة، فالحكم الرشيد هو الذي يؤمن مجتمعًا أكثر تلاحمًا وأكثر تنوعًا، والمجتمعات العظيمة هي المجتمعات المتعددة وفي الوقت نفسه المتلاحمة، والحرية فيه لكل عضو من أعضائه، ولن يتحقق ذلك إلا بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان والشعوب.

وفي النهاية، نجد أن حقوق الإنسان هي التي تحكم العلاقة السليمة بين الدولة والمجتمع، واحترام حقوق الإنسان هو الذي جعل المجتمع ديمقراطيًّا كما يجعل الحكم رشيدًا في الوقت نفسه، وإذا انتقلنا من المجتمع المحلي إلى المجتمع الدولي فسوف نجد نفس المشكلات، وأصبحت منظومة حقوق الإنسان جزءًا من القانون الدولي، وبالتالي أصبحت هذه القوانين تحكم العلاقات بين الدول، وبينها وبين الأمم المتحدة باعتبارها القوة العليا، لكن للأسف الشديد هناك انتقائية شديدة على مستوى العالم نابعة في الأساس من وجود دولة عظمى واحدة تتحكم في كل العالم؛ وهو ما أدى إلى تهميش خطير لدور الأمم المتحدة، مما أدى إلى تفسيرات من قبيل أن احتلال أمريكا للعراق حق دفاع مشروع، وأيضًا ما تفعله إسرائيل في داخل فلسطين دفاع مشروع، أما ما يقوم به الفلسطينيون بأي شكل من الأشكال فهو إرهاب، والحل الوحيد هو الالتزام بالمواثيق الدولية والعودة إلى حظيرة الأمم المتحدة.

ولا نريد أن نقول إن الوضع مظلم إلى هذا الحد، لكن يوجد تنامٍ بشكل كبير جدًّا في المجتمع الدولي العالمي، ونلمسه في المجتمعات الدولية الصغيرة وفي الدول التي فضلت عدم الانحياز وفي بعض دول أمريكا اللاتينية، وكل هذه اعتراضات على تهميش الأمم المتحدة، ولا يوجد أمامنا إلا التمسك بهذه المواثيق إلى أبعد الحدود والتمسك بإعادة الشرعية إلى الأمم المتحدة وإلا أصبحنا في غابة لن نكون فيها أقوى الذئاب.

نبيل حلمي:

شكرًا جزيلاً للأستاذ محمد فائق، وأنا أعمل في مجال حقوق الإنسان منذ أكثر من عشرين عامًا سواء من الناحية الأكاديمية كأستاذ للقانون الدولي وعميد سابق لكلية الحقوق، أو من الناحية العملية على اعتبار أنني من النشطاء في مجال حقوق الإنسان، وأعمل مع العديد من الجمعيات والمنظمات الحقوقية، لكنني استفدت كثيرًا من هذه المحاضرة.

سعيد حسن زلط:

ما مدى التعاون بين المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمجلس القومي لحقوق الإنسان؟ كما نطالب بالتشريع القانوني بوضع جميع السجون والمعتقلات المصرية وعدد ٦٥ سجنًا سريًّا في مصرنا العزيزة لتكون كلها تحت إشراف وزارتي العدل والشئون الاجتماعية ومجلس حقوق الإنسان حفاظًا على آدمية وكرامة وحضارة شعب مصر العظيم. نطالب أيضًا بوجود مكتب دائم للنيابة العمومية بكل أقسام ونقاط الشرطة في كل محافظات مصر، وأن تتولى النيابة التحقيقات بدلاً من التحقيقات عن طريق الشرطة. ونطالب أيضًا بإعادة كل التحقيقات في كل الأحكام التي تمت للمواطنين المدنيين أمام المجالس العسكرية وفق قانون ٢٥ لسنة ١٩٦٥ قبل صدور قانون المحاكم العسكرية عام ٢٠٠٧ احترامًا للقاعدة القانونية التي تقول إن القانون الجديد أصلح للمتهم وحق الاستئناف وحق النقض. كما نطالب بمعرفة مصير مائة ألف معتقل بالسجون والمعتقلات المصرية، وكذلك مصير سبعين ألف مواطن مصري ممنوع من السفر إلى الخارج، وفي النهاية نطالب وزارة الداخلية وحقوق الإنسان بتغيير السيارات الكئيبة للشرطة لجمع المتهمين من أقسام الشرطة والسجون للعرض على النيابات وضرورة إنشاء أسطول آدمي حضاري للحفاظ على كرامة المواطنين.

عبد المحسن كُميل (أستاذ بكلية الزراعة – جامعة الإسكندرية):

لقد ذكر الأستاذ محمد فائق حقوق الإنسان العالمية وحقوق الإنسان المحلية التي يتم عرضها على المجلس القومي لحقوق الإنسان، وقد رأيت بالأمس بالصدفة وبسرعة لقاء جميل في التليفزيون كان يتحدث فيه نقيب المحامين في بلجيكا، وكان اللقاء باللغة الإنجليزية، وقد عبر هذا الرجل تعبيرًا دقيقًا مفاده أن حقوق الإنسان تُنفَّذ على فئة من الرءوس الواضحة، وعندما يبغون تنفيذها على رءوس الفساد العالمية يعلنون أنهم سيستخدمون حق الفيتو، وأتساءل: أين حق الإنسان العالمي؟

أما عن حقوق الإنسان الداخلية أو المحلية، أقول إن اليوم على صفحات الجرائد أسعدني أن أقرأ أن عمدة إحدى الولايات الأمريكية عندما وجد بعض المواطنين يرتدون زيًّا معينًا ذا شكل لا يليق، فأصدر قانونًا بتغريم من يرتدي هذا الزي ٤٥٠ دولارًا، وإذا كررها يتم حبسه ستة أشهر.

وأود أن أسأل الأستاذ محمد فائق بوصفه كان في يوم من الأيام وزيرًا للإعلام عن رأيه في انتهاك حقوق الإنسان في الفضائيات، وقد كان عندنا قنوات محلية تُعنى بشئون الناس حتى أنها كانت تبث أفراح الفلاحين في القرى، لكن للأسف خرج من يقول إنه سوف يضرب على هذه القنوات بيد من حديد، فما الذي يجب فعله لحفظ حقوق الآخرين على الفضائيات؟

أحمد مصطفى (نَشِط في مجال حقوق الإنسان ومدوِّن واستشاري اقتصادي واجتماعي):

لقد كانت المحاضرة في صميم اختصاصي، لكنني أود التعليق على بعض النقاط فيها، عندما تحدث الأستاذ محمد فائق عن الديمقراطية ذكر مفهومين: مفهومًا فلسفيًّا ومفهوم محاولة المشاركة في صنع القرار، وما يساعد على تنمية ذلك دور المجتمع المدني، ورأيي أن المجتمع المدني هو السلطة الرابعة الحقيقية في المجتمع وليست الصحافة، وذلك لأن الصحافة من الممكن أن تكون تعبيرًا عن رأي قد يكون مسيَّسًا مثلما نرى في الصحافة القومية وحتى في الصحافة المعارِضة، إذن، فالمجتمع المدني هو الذي يرفع الوعي عند المواطن وخصوصًا لو كان هذا الوعي سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا، ومازلنا حتى الآن نجتهد في أن يقترن الإصلاح السياسي بالحقوق الاجتماعية وذلك بغرض إحداث نوع من التوازن، إلى جانب ذلك، لابد من وجود نوع من الشفافية، ومن الممكن أن تقوم بعض الجمعيات بهذا الدور وخاصة الجمعيات الخاصة بحماية المستهلك، إلا أنه لا تزال هناك سيطرة من طبقة محددة على الحكم في مصر مثل رجال الأعمال وغيرهم من أصحاب المصالح، كما أن الغلاء مستشرٍ بدون أدنى سبب ولا مبرر، بالمقارنة بالأسعار العالمية لأن السوق العالمية تخضع للعرض والطلب، ولكن في الوقت نفسه تخضع لرقابة بعض الجمعيات الأهلية التي تستطيع وضع حدود للتحكم في بعض الأسعار، وكانت قضية شركة "ماب" في العام الماضي شهيرة جدًّا فقد طُلب منها دفع مبلغ ٢٥٠ مليون دولار لأنهم أنتجوا دواءً ذا تأثير سيئ على قلوب المواطنين.

وهناك حرية نسينا الحديث عنها وهي الحرية الأكاديمية، وقد انتهينا منذ أيام في المكتبة من حضور المنتدى الرابع للجامعات على المستوى الأورومتوسطي والذي تقدمت فيه باقتراح مشروع يقوم على فكرة أن يتقدم الطلبة بمشروعات تخرجهم في دول أوروبا وفقًا للحرية الأكاديمية الموجودة هناك ثم يعودوا إلى مصر مرة أخرى. وقد تأثرت مصر سلبًا للغاية عندما انخفض إرسال البعثات، وكان المسئول الإعلامي للوزارة موجودًا حيث أعلن تقليص عدد المبعوثين للخارج ليصل إلى ألف مبعوث، في حين تستعد مصر لاستقبال مائة ألف مبعوث.

هذا ويمكن الاستفادة من الحضارة الرقمية ومعطياتها، وأن يقوم المهتمون بحقوق الإنسان بتدوين قضايا حقوق الإنسان والكشف عنها ومن أهمها في مصر قضية عماد الكبير، وقد سمع عنها العالم كله، ولي صديق يعمل أستاذًا جامعيًّا في أمريكا جاء إلى مصر في زيارة وعندما قابلته وجدته

ينتقد انتهاك حقوق الإنسان في مصر ووجدته يعرف تفاصيل قصة عماد الكبير. وأنا شخصيًّا لدي مدونتان إحداهما باللغة الإنجليزية والأخرى باللغة الفرنسية لمخاطبة الرأي العام العالمي.

السيد سليمان السيد (مهندس مدني):

لقد فهمت من الأستاذ محمد فائق أنه اختصر نظرية الدولة في الحكومة، وذلك لأن نظرية الدولة كما أعرفها تقول إن الدولة عبارة عن مثلث على قطعة من الأرض لها حدود سياسية يسكنها مجموعة من الناس ينتخبون من بينهم مجموعة تدير شئونهم؛ وهذه هي العلاقة الديمقراطية. وكان الأستاذ مصطفى أمين رحمه الله يقول "لست وحدك"، وهنا يثور التساؤل عن كيفية تحويل هذه الجماعة إلى مجتمع، إذن، فإن قضية الإنسان مرتبطة بتحويل الجماعة إلى مجتمع، ولا يجب من هذا المنطلق تلخيص الدولة في الحكومة، لأن هذا معناه إلغاء كل العناصر الأخرى، والسؤال هو: كيف تتعامل الحكومة المستبدة مع الفرد؟ كيف يواجه الفرد الواحد هذا الكيان العملاق، أقصد الحكومة؟ ومن هنا أقول إن الديمقراطية ليس لها تعريف حتى الآن، والتعريف الوحيد يجب أن نصوغ له آلية تقوم على توازن قوى المجتمع بحيث لا توجد قوة تطغى على قوة أخرى. وهذا هو مفهوم الدولة الحديثة التي تقوم على اختلاف الهويات والديانات والأصول ولكن في النهاية يتحول كل هذا المزيج إلى مجتمع واحد، ونحن فشلنا في أن يكون لدينا مجتمع، وعندما ننجح في تشكيل مجتمع سوف ننجح في تطبيق الديمقراطية، والدول التي تطبِّق الديمقراطية هي الدول التي حوَّلت الجماعة إلى مجتمع.

أيضًا، أود التعليق على العولمة التي تنتج في أرخص الأماكن وتبيع في أغلى الأماكن، وعلى الدولة المستنيرة أن تفعل مثل دول جنوب شرق آسيا التي استفادت من العولمة، وتعتبر العولمة إحدى مراحل تطور الرأسمالية المتوحشة التي من شأنها التهام الدولة الحديثة التي أنجبتها في الأساس، وقد أعدت دول جنوب شرق آسيا نفسها لمواجهة العولمة بتعليم أبنائها على أعلى مستوى، وقاموا بتأهيل شعوبهم على أفضل ما يكون لكي تستفيد من العولمة.

نبيل حلمي:

أود قبل أن أطرح الأسئلة التي وردت إليّ في نقاط أن أشير إلى فكرة ألا نلقي بالمشكلات على غيرنا، وممارسة الحقوق لا تتوقف على الدولة، والديمقراطية لابد أن تبدأ من المنـــزل، وقد اعتدنا أن نمدح أطفالنا بالقول: إنهم يسمعون الكلام، أو إنهم مشاغبون لأنه يجادلون، وفي المجتمعات الديمقراطية إذا لم يُعجب الولد بسلوك أمه وأبيه معه يستطيع أن يتجه إلى القضاء ويطلب ما يسمونه التطليق من الأسرة، وإذا ثبتت إساءة معاملة الطفل في أسرته، يؤخذ من هذه الأسرة ويُعطى لأسرة أخرى لأنه ابن الدولة وليس ابن الأسرة؛ وذلك مع معاقبة الأب والأم اللذين تسببا له في هذا الأذى،

وهنا تكون الديمقراطية. وإذا رضينا هذه الديمقراطية فإنها ستصل من منازلنا إلى نظام الدولة، أما عندما ينافقنا أبناؤنا حتى يحصلوا منا على أموال، ثم عندما يكبرون قليلاً نطبـــّق عليهم المثل الشعبي الدارج "إن كبر ابنك خاويه"، ثم عندما يتوظف أبناؤنا يجدون من يطلب منهم مداهنة الرؤساء في العمل، وعندما يعتلون مناصب أكبر يرسخون نفس ما مارسوه طوال حياتهم، إنها ثقافة، ليست مصرية أصيلة، ولكنها أصبحت أحد معالم حياتنا المعاصرة، إذا أردنا احترام حقوق الإنسان فإن على أولادنا أن يعارضونا كما يشاءون ويجب علينا الاستماع إليهم، وإذا أرادوا أخذوا قرارات ضدنا ومنعونا أو وافقونا، إذا حدث ذلك فهناك ديمقراطية في مصر، إن الديمقراطية ثقافة، ومن لا يعارض والده في المنـــزل لا يعارض رئيسه في العمل. وتوجد انتهاكات لحقوق الإنسان في جميع دول العالم بما فيها أمريكا حيث يعاني السود والفقراء أيضًا، لكننا جميعًا نسعى في النهاية إلى تقليل انتهاكات حقوق الإنسان، في ضوء القيام بواجباتنا أيضًا لأن الحقوق لا تأتي بمفردها.

وردت إليّ أسئلة كلها في منتهى الأهمية، وقد جمعتها جميعًا في الأسئلة التالية:

- هل هناك حقوق إنسان في مصر أم لا؟
- كيف يقيِّم الأستاذ محمد فائق مرحلة الرئيس عبد الناصر من حيث حقوق الإنسان خاصة أنه كان شريكًا فيها؟
- ما رأي الأستاذ محمد فائق في التدخل الدولي تحت مسمى حقوق الإنسان وخاصة على الدول العربية؟ ومن له الحق في مراقبة حقوق الإنسان دوليًّا؟
- لماذا لا نشعر بجمعيات حقوق الإنسان في مصر على الرغم من كثرتها؟ وما هي أهم إنجازات المنظمة العربية لحقوق الإنسان بما أن الأستاذ محمد فائق رئيسها وخاصة خلال العامين الماضيين؟ وما أهم البرامج والإنجازات؟

محمد فائق:

ردًّا على الأستاذ سعيد حسن زلط، والذي أثار عدة أفكار وسأحاول الإجابة عليها جميعًا، حول السؤال عن العلاقة بين المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمجلس القومي لحقوق الإنسان أقول إن هذه فرصة لكي أوضح ما قد يبدو عند البعض من عدم فهم طبيعة المجلس القومي لحقوق الإنسان، إن الوظيفة الأساسية لهذا المجلس هو النهوض بقضية حقوق الإنسان، وهذا المجلس مستقل على الرغم من أن الدولة هي التي أسسته إلا أنه تم تشكيله من شخصيات عُرفت باستقلاليتها، وينجح المجلس القومي لحقوق الإنسان عندما يكون قادرًا على الاتصال بالجمعيات وبالمنظمات غير الحكومية وبالمجتمع المدني على وجه التحديد، وأن يكون مستقلاً تمامًا، وينتقد المجلس انتقادات كبيرة ويضع

حلولاً عدة ويرفعها إلى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب ومجلس الشورى، ولا يكتفي بذلك بل يرفعها إلى جهات صحفية ومنظمات غير حكومية وتتم ترجمتها إلى لغات أخرى، إذن، فإن الرأي العام كله على اتصال بهذه الحلول. لكن مازلنا نواجه معضلات مثل قضية الانتخابات، لكن المجلس يعلن كل ما يشهده ويضع حلولاً له، وكون الدولة تستجيب أو لا تستجيب فهذا موضوع آخر لأن الدولة استجابت في مواطن كثيرة للغاية، إلا أننا لا نزال نقاوم في قضايا أخرى أهمها قضية التعذيب، وصحيح أن هناك بعض الضباط الذين أحيلوا إلى المحاكمات ومنهم من سُجن، إلا أن الظاهرة مازالت موجودة، ونحن نقوم بدراسات عميقة في هذا الموضوع ونبحث عن كيفية صياغة مشاريع قوانين لمقاومة مثل هذه الظواهر. إنني عضو في المجلس القومي لحقوق الإنسان، صحيح أن سقف المنظمة العربية لحقوق الإنسان قد يكون أعلى من السقف المتاح لمجلس حقوق الإنسان، إلا أن التواجد في المجلس القومي مفيد لأن المجلس القومي يحقق الاتصال بين المجتمع وبين الدولة.

ولقد أنشئت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عام ١٩٨٣، وحتى تقوم باجتماعها التأسيسي فقد قامت بالاتصال بجميع الدول العربية، ولم توافق أي دولة عربية على الاشتراك، وعلى إثر ذلك تم اجتماعنا في ليماسول في قبرص، وكان يشاركنا الأستاذ فتحي رضوان رحمه الله، وقد تم الاجتماع في أحد مكاتب اتحاد المحامين العرب، ولم يكن معترفًا بنا لفترة طويلة وصلت إلى عشر سنوات حتى نجحنا في إبرام اتفاقية مقر مع الحكومة المصرية وأصبح عندنا حصانة، وهذا تطور، فقد كنا في يوم من الأيام لا نجد مكانًا نجتمع فيه، والآن لدينا فروع في معظم البلاد العربية وقد يكون التطور بطيئًا لكنه موجود. ومن واجب المجلس القومي لحقوق الإنسان عمل خطة قومية تخضع للمناقشة.

وعن السؤال الخاص عن السجون السرية، أقول إن معلوماتي تقول إنه لا توجد سجون سرية في مصر، ووجود سجن سري جريمة كبيرة ومعلوماتي تؤكد عدم وجود مثل هذه السجون في مصر. أما رقم مائة ألف معتقل فهو رقم مشكوك فيه، أعرف أن هناك أعدادًا كبيرة من المعتقلين لكننا لا نعرف عددهم على وجه التحديد، ونحن حتى الآن نطالب بمعرفة هذه الأعداد.

أما عن المحالس العسكرية، أقول إننا نعمل في المجلس القومي لحقوق الإنسان لإنهاء هذا الأمر، ونحن ضد هذه الفكرة إلى أبعد حد، صحيح أنها تقتصر على الحالات المختصة بقانون الطوارئ والإرهاب، إلا أن موقف المجلس واضح في هذا الصدد، وللأسف الشديد فإنه على مستوى العالم ومنذ أحداث ١١ سبتمبر يسود رعب الإرهاب الذي على أساسه اتُخذت إجراءات كثيرة، وفي مصر في وقت من الأوقات كانت الأحكام العسكرية قد انتهت حتى جاءت أحداث ١١ سبتمبر وبعدها وجدنا ميلاً شديدًا من الولايات المتحدة الأمريكية لتشجيع اتجاه مقاومة الإرهاب بأية صورة من

الصور، وهي التي أسست السجون والمعتقلات السرية خاصة في منطقة أوروبا الشرقية. ونحن كموقف ثابت نردد دومًا أن أي متهم لا يجب أن يمثل إلا أمام القاضي الطبيعي، وبالتالي فإن المحاكم العسكرية لا تحقق ذلك، وعلى الرغم من الاحتجاج بالقول بأن المحاكم العسكرية لا تُستخدم إلا في ظروف استثنائية مثل الإرهاب أو غير ذلك، لكن ردنا يكون بأن القوانين العادية يوجد فيها ما يسمح بالردع أيضًا.

وحول أعداد الممنوعين من السفر التي ذُكرت أقول إنه يجب التأكد أولاً من هذا الرقم، خاصة أن المنع من السفر الآن لا يتم إلا عن طريق عمل قضائي.

وحول السؤال عن حقوق الإنسان الداخلية والخارجية، أقول إن حقوق الإنسان شيء واحد، سواء داخل مصر أو خارجها، ويجب أن نعترف أن حقوق الإنسان هي الواردة في المواثيق الدولية، لكن هناك من يتحدثون عن حقوق أخرى مثل حقوق الشواذ وغير ذلك مما لا نعترف به لأن ذلك غير موجود في المواثيق الدولية، ونحن نُحاسَب فقط على أساس المواثيق الدولية التي وقَّعت عليها مصر، ولا يمنع من هذا أنه يوجد تراث وعادات وتقاليد؛ وهي موضوعات تُضاف أيضًا إلى حقوق الإنسان.

وحول تجاوزات الفضائيات، فإنني أؤكد على ذلك، لكن لابد أيضًا من أن نذكر أنه ليست كل الفضائيات سيئة، لأن بها من المعلومات والأخبار ما هو مفيد وثري، لكن ما يعيبها ربما الفتاوى التي ليس عليها رقيب وتجاوزات أخرى كثيرة، لكن الأمر لا يتوقف فقط بالمنع، لأنه لابد من توفر ثقافة لحماية الناس سواء أكانت في البيت أو في غيره، وإذا استطعنا التحكم في الفضائيات التي تُبث من مصر أو من المنطقة العربية، فإننا لا نستطيع أن نتحكم في الفضائيات الصادرة من بلاد العالم، لابد أن نطعِّم ونعلِّم أولادنا قيمًا تساعدهم على تجاوز هذه المؤثرات السلبية عن طريق غرس القيم والأخلاقيات والتدين المعتدل المبني على الفهم وليس التعصب، كما أنه لابد للشباب أن يستوعبوا حدوث الكثير من الأمور دون أن يفقدوا توازنهم.

وعن المجتمع المدني، أقول إن الحق في تكوين الجمعيات الأهلية موضوع هام، وعلى المستوى العالمي تظهر قوة الجمعيات الأهلية لدرجة أنه يُقال إنها ستكون القوة العظمى الثانية، وللأسف لايزال المجتمع المدني في مصر ضعيفًا، ومازالت الدولة تتدخل في شئونه، ولا تزال فكرة استقلاله عن الدولة بعيدة عن الواقع، وهذا الأمر ليس فقط في مصر ولكن في كل البلاد العربية، ونحن نطالب بأن يكون

للمجتمع المدني تأثير في العالم، وفي الوقت نفسه فإن أحد أهم مبادئ الديمقراطية هو الحق في تكوين الجمعيات الأهلية.

وحول العولمة، فإنها قضية كبيرة وتحتاج إلى عدة محاضرات، ويوجد جانب في العولمة حقيقي ليس لنا الحق في قبوله أو رفضه مثل ثورة الاتصالات على سبيل المثال أو ثورة التكنولوجيا، لكن يوجد أيضًا جانب قيمي وهو الذي يرفضه الكثيرون والمختص بالهيمنة والسيطرة ومحاولة القضاء على ثقافات معينة، كل ذلك يحتاج إلى خطط مضادة. ومن ناحية أخرى، نجد أن الأسلوب الذي تُدار به العولمة يجعل الفائدة تعود إلى عدد من الدول فقط ويدفع غُرمها الدول الأخرى، وهذا هو ما يؤدي إلى الاحتجاج على العولمة، ويظهر هذا جليًّا في ازدياد دائرة الفقر في الدول الفقيرة أصلاً على الرغم من أن الفكرة الأساسية للعولمة هي في إطلاق الحريات مع حرية انتقال أدوات الإنتاج؛ بحيث يؤدي انتقالها إلى أكبر خدمة ممكنة وأكبر فائدة للعالم كله، وهذا لا يحدث في الواقع، لأن حرية انتقال الأموال وحرية التجارة وحرية انتقال الأفراد وُضعت عليها قيود على الرغم من أن العولمة الحقيقية تقضي بانتقال كل شيء بمنتهى الحرية وبلا قيود.

وعن الديمقراطية، أقول إننا بحاجة إلى تغيير ثقافة الاتجاه الواحد والأيديولوجية الواحدة.

وحول سؤال تقييم سياسة الرئيس عبد الناصر، أقول إن البـــُعد الاجتماعي وموضوع حقوق الإنسان الدولية لم يظهرا إلا في السبعينيات في صورة الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية والمدنية والاتفاقية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وفي عهد عبد الناصر تقدمنا كثيرًا في قضية حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير، وخاصة فيما يتعلق بحرية الشعوب وحقها في الاستقلال، وكان في مصر اثنان وثمانون ألف جندي يحتلونها، وفي وجود الاحتلال لا توجد حريات، وبالتالي لا توجد حرية للفرد، وعندما تختل حرية الوطن، تصبح الحريات الفردية تحت قيد شديد. وكان هناك فكر في هذا الوقت يميل إلى تأمين لقمة العيش أولاً ثم النظر في الحقوق المدنية، ومن هنا تأخر النظر في الحقوق المدنية، وهذا ليس تبريرًا ولكنه تفسير لما حدث فعليًّا في هذه الفترة، وقد دخلت مصر في معارك كبيرة بعد تأميم قناة السويس وغيرها مما أجَّل الاهتمام بالحقوق المدنية.

وحول مسألة تدخل الدولة، فقد تحدثت عن المعايير المزدوجة الموجودة بشكل كبير والانتقائية، ولا يمكن التسليم بفكرة التدخل الدولي الإنساني إلا إذا كان هناك توازن في هذه الموضوعات، وهذا غير موجود، وقد كنت في الأمم المتحدة في نيويورك عندما تحدث كوفي عنان عن

فكرة التدخل الإنساني، وكان السيد عمرو موسى موجودًا وأوضح له أن هذه فكرة جميلة لكن لابد لها من ضوابط، لأن عدم وجود ضوابط يجعل دولة مثل إسرائيل تفعل ما تشاء دون تدخل لإيجاد حماية دولية لصالح الشعب الفلسطيني الذي يتم ذبحه يوميًّا، وعندما اعتدت إسرائيل على لبنان وطلبت الحماية من قوات دولية تم توفير قوات دولية فورًا وهي موجودة حتى الآن داخل لبنان لحماية إسرائيل المعتدية في الأساس، وذلك كله يحدث لأن الدول الكبرى متحكمة في مجلس الأمن، وهو الذي يجب أن يدفعنا للحديث عن موضوع الشرعية مرة أخرى.

وحول السؤال عن سبب عدم شعور المجتمع بما تفعله جمعيات حقوق الإنسان، أقول إنه للأسف إن الإعلام يتجاهل هذه الحقوق تمامًا. وفي الخارج، أي بيان تصدره منظمات حقوق الإنسان الدولية مثل WATCH وغيرها، نجده مُذاعًا في راديو لندن وغيره من الإذاعات الأجنبية، أما بيانات المنظمات والجمعيات العربية فتلقى تجاهلاً كاملاً من الإعلام العربي.

نبيل حلمي:

وقبل أن نختتم أود التأكيد على أننا جادون للغاية في مجال حقوق الإنسان بقدر الإمكان، لكن أرجو ألا نستمع إلى كل معارضة، وفي الحقيقة، لقد زودنا الأستاذ سعيد حسن زلط بمجموعة من الأوراق بعد أن أشار إلى أعداد كبيرة من المعتقلين ومن السجون السرية وقال إن التفاصيل في هذه الأوراق، وفي الحقيقة، وبعد قراءة بعض الأوراق وجدت بها أرقامًا عشوائية للمعتقلين بدون أسماء، إضافة إلى تاريخ الأوراق والذي يعود إلى عام ١٩٩٤، ولابد أن أكون أمينًا مع الحضور وأؤكد أنه من الظلم أن نشكك في كل شيء بدون سند وأن يُستغل هذا ضدنا. واليوم وفي ظل الديمقراطية نمارس الرأي والرأي الآخر ونستمع إلى الصوت والصوت الآخر، لكن لابد أن نمرر الأمور على عقولنا، إن مصر تقع في المركز الأول من احترام حقوق الإنسان في الدول العربية على الرغم من كل الانتهاكات فيها، أنا لا أدافع، لكنني أطالب بالعقلانية في معالجة مثل هذه الأمور. نحن في عصر ديمقراطي، والكل يتحدث وعلينا أن نختار ما نسمع وما نرفض، هناك الكثير من العيوب في مصر، لكننا جزء منها أيضًا ولابد أن نشترك في تطويره بسلوكياتنا، ونحن نعمل في مجلس حقوق الإنسان بكل جدية، ونحن ننتظر مقترحات الجميع وأفكارهم لبحثها وبلورتها، ولدينا مجموعة ليست في حاجة إلى منصبها في المجلس لأن قوتها تكمن فيما تحققه تحت مظلة المجلس الذي تأسس في الأساس بناء على معاهدة باريس التي تطالب كل الدول بتشكيل مجلس استشاري قوي يكون همزة الوصل الأساسية بين منظمات المجتمع المدني الخاصة بحقوق الإنسان وبين الدولة، وهكذا كلفت الدولة أساتذة أكبر بكثير من المناصب وذلك للاستفادة من قدراتهم في خلق قوة ضغط كبيرة وذلك لأن

المجلس ليس أداة تنفيذية، ومع ذلك، وأقولها بكل صراحة إن الحكومة تستمع إلى المجلس في معظم الأحوال.

ونحن في المجلس في خدمة كل من يلجأ إلينا، والمجلس يقع في ١١١٣ كورنيش النيل – القاهرة، وتقع المنظمة العربية لحقوق الإنسان في ٩١ شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة، وأي مطلب أو شكوى من أي فرد يتم وضعها في محل اعتبار كامل من المجلس، ورقم المجلس: ٠٢٢٥٧٤٥٧٧٦ وهو يعمل كتليفون وفاكس.

وفي نهاية هذا اللقاء أتوجه بالشكر إلى الحضور الكريم وإلى أسرة منتدى الحوار بالمكتبة وإلى لقاء آخر.